



اسم المقال: أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990 - 1991

اسم الكاتب: م.د. نزهان حمود نصيف العبيدي، م.د. عبد الوهاب عبدالعزيز أبو خمرة

<https://political-encyclopedia.org/library/7754>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/17 03:31 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية  
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





: <https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i11.143>

TJFPS

ISSUE  
11

IRAQI

Academic Scientific Journals



ISSN: 2663-9203 (Electronic)

ISSN: 2312-6639 (print)

العراقية  
المجلة الأكاديمية العلمية



Tikrit Journal For Political Science  
SINCE 2014

Contents lists available at:  
<http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic>

Tikrit Journal For Political Science

## أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج 1991-1990

### The Dimensions of the Moroccan Position on the Gulf Crisis 1991-1990

Nazhan Hammoud Nassif Al-Obeidi <sup>a</sup>

University of Tikrit/ College of Arts <sup>a</sup>

Abdul-Wahab Abdul-Aziz Abu Humra <sup>b</sup>

General Directorate of Education of Saladin <sup>b</sup>

\* م. د. نزهان حمود نصيف العبيدي <sup>a</sup>

جامعة تكريت- كلية الآداب <sup>a</sup>

م. د. عبد الوهاب عبدالعزيز أبو خمرة <sup>b</sup>

مديرية تربية صلاح الدين <sup>b</sup>

#### Article info.

#### Article history:

- Received 19 July. 2017
- Accepted 14 August. 2017
- Available online 30 Sept. 2017

**Abstract:** The Gulf crisis 1990–1991 is one of the important

historical events of the 1990s, which gave rise to the new world order by the sovereignty of the United States of America on this system. The Gulf crisis was an embodiment to clarify the features of this system.

The crisis in the Gulf was an opportunity for the Moroccans to manage this complex event and to use it for the benefit of the Moroccan situation. Therefore, the bilateral position of the crisis came out as a rejection, a contradiction and a supporter of political and economic dimensions at the external and internal levels. On the Moroccan situation, and from these points came the choice of the subject of the study (the dimensions of the Moroccan position from the Gulf crisis 1990–1991), which shows the ingenuity of Moroccans in managing an external crisis and benefiting from it internally.

©2017. THIS IS AN OPEN ACCESS  
ARTICLE UNDER THE CC BY  
LICENSE  
<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



**\*Corresponding Author:** Nazhan Hammoud Nassif Al-Obeidi ,**E-Mail:** [Nazhan3421@gmail.com](mailto:Nazhan3421@gmail.com)  
**Tel:** 07722422752 , **Affiliation:** University of Tikrit/ College of Arts

**معلومات البحث :**

تاریخ البحث:

الاستلام : 2017/07/19

القبول : 2017/19/14

النشر المباشر : 2017/09/30

**الخلاصة :** تعد أزمة الخليج 1990-1991 من الأحداث التاريخية المهمة التي شهدتها تسعينيات القرن العشرين والتي افرزت معلم النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النظام، وكانت أزمة الخليج تجسيد لتوضيح معلم هذا النظام لذك كان لها ابعاد ودلائل متعددة ولا سيما على صعيد العلاقات الدولية والعربية.

وكان لابد ان تكون لهذه المعطيات تداعيات على الموقف المغربي من الازمة في ظل ظروف اقتصادية مغربية صعبة، لذلك كانت ازمة الخليج فرصة للمغاربة من ادارة هذا الحدث المركب وتوظيفه لصالح الوضع المغربي لذا جاء الموقف الثاني من الازمة مندداً ومعارضاً ومسانداً أبعاداً سياسية واقتصادية على الصعيد الخارجي والداخلي على الأوضاع المغربية، ومن هذه المنطلقات جاء اختيار موضوع البحث (أبعاد الموقف المغربي من ازمة الخليج 1990-1991)، والتي يتبعن براعة المغاربة في ادارة ازمة خارجية والاستفادة منها داخلياً.

**الكلمات المفتاحية :**

- الموقف المغربي
- حرب الخليج الثانية
- العراق
- وجهات النظر المحلية
- احتلال الكويت

**المقدمة**

تشكل ازمة الخليج منذ بدايتها في 2 آب 1990 إلى نهايتها في عام 1991 علامة فارقة في التاريخ العربي، كونه حدث متعدد الابعاد والدلائل، حدثاً سياسياً مركباً خاضع لمنطق السياسة والتاريخ وال الحرب، وهو منطق القوة وإرادة القوة داخل لعبة المصالح التي تداولها الامم في التاريخ المعاصر، والذي انعكس على العالم العربي، ولا سيما المغرب موضوع الدراسة الذي توضحت فيه ابعاد الموقف المغربي من ازمة الخليج، فقد كان لهذا الموقف ابعاد على الصعيد الدولي في علاقات المغرب الدولية وعلى الصعيد الداخلي فقد كان لموقف الاحزاب السياسية والنخبة المثقفة ابعاد على الفكر السياسي المغربي الذي نوضح فيه ابعاد الازمة سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

فضلاً عن ذلك عكست الازمة عن مدى استطاعة النظام السياسي المغربي في كيفية ادارة الازمة بشكل متعدد الاتجاهات العربية والدولية بما يخدم النظام من التواهي السياسية والاقتصادية كحالة اثبتت قدرة الملاك الحسن الثاني على تسخير الازمات الخارجية والاستفادة منها لحل الازمات الداخلية، ولا سيما علاقاته الدولية والعربية لذلك كان لهذا الموقف ابعاده الخارجية والداخلية.

ومن هذه المنطلقات تم اختيار موضوع البحث (أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990-1991) ولغرض معرفة هذه الابعاد تم تقسيم الموضوع إلى اربع محاور تناول المحور الاول (العلاقات المغربية - العراقية حتى عام 1990)، وتضمن المحور الثاني (تداعيات أزمة الخليج 1990-1991)، وجاء المحور الثالث (الموقف المغربي من أزمة الخليج)، بينما ركز المحور الرابع على (ابعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990-1991)، والذي تناول ابعاد الازمة على الصعيدين الخارجي والداخلي على المغرب، وقد

يتوضح مدى براعة وقدرة المغاربة سواء المؤسسة الملكية او الاحزاب السياسية في تسخير هذا الحدث الخارجي آخذين بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المغرب ومدى تجنب المغرب مؤثرات هذه المتغيرات، وان دلت على شيء فانها تدل على مدى الوعي السياسي لكل الاطراف السياسية للعمل لمصلحة المغرب وهذا ما تميز به النظام السياسي المغربي وأعطاه خصوصية مهمة لغرض البحث والدراسة والتقصي.

### **المحور الأول: العلاقات المغربية-العراقية حتى عام 1990:**

العلاقات المغربية - العراقية عريقة الجذور متعددة الوجوه، غنية بعطاءاتها ومكاسبها القديمة والحديثة، وتتجددت في التاريخ المعاصر في مرحلة الكفاح الوطني للشعب المغربي ونضاله من أجل التحرر والاستقلال من الاحتلال الفرنسي 1912-1956 ، إذ كان للعراق مواقف مشهودة في الدعم المعنوي والمادي وبالسلاح لمقاومة الوطنية المغربية منذ منتصف عقد الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، فقد ساند الرأي العام العراقي والحكومي كفاح المغرب وتصميم السلطان محمد الخامس على الوقف بوجه المخططات الاستعمارية وتدلنا على ذلك الافتتاحيات والمقالات الصحفية التي تهاجم المواقف الرسمية العربية التي أكدت بإصدار بيانات احتجاج دون التحرك بشكل فعلي وكما يريده العراقيون الذي عبرت عنه جريدة الزمان العراقية في 18أب 1953 جاء فيها بمقال: (على الحكومات العربية ألا تكتفي بالاحتجاجات وعرض الأمر على الأمم المتحدة، بل عليها أن تهب لإحباط المؤامرات الاستعمارية مهما كان مصدرها وأينما وقعت في البلاد العربية وعليها بصدق قضية المغرب بالذات أن تتفق عاجلاً على القيام بالإجراءات الفعالة لنجد الشعب الشقيق ومساعدته على درء العدوان)<sup>(1)</sup> وساندت الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الخارجية في اجتماعات الجامعة العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، فضلاً عن ذلك خصصت الحكومة العراقية ربع مليون دينار عراقي لمواطني المغرب العربي عن طريق جمعية الهلال الأحمر العراقية<sup>(2)</sup>.

وتبنى مثل العراق في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الراحل الدكتور محمد فاضل الجمالي عرض قضية المغرب وتونس على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز للمطالبة باستقلال المغرب وتونس<sup>(3)</sup> ونخرج من كل هذه المواقف أن التعاطف وتأييد العراق لقضية المغرب شكلت

<sup>(1)</sup> محمد مظفر الأدهمي، موقف الرأي العام العراقي من أبعاد الاستعمار الفرنسي لمحمد الخامس عن حكم المغرب، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد 44، 1991، ص 44 .

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه، ص 45؛ د.ك. و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم 311/4663 وثيقة (79، 80)، ص 142-146، تقرير الوفد العراقي في الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1951/12/19 .

<sup>(3)</sup> كان للدكتور محمد فاضل الجمالي ممثل العراق في الأمم المتحدة دور مهم في عرض قضية استقلال المغرب منذ عام 1951، وحتى في الأوقات الحرجة ولا سيما وان اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية في مصر لم تستطع عقد اجتماعها بسبب ثورة 23 تموز 1952 في مصر، فكان يضيع فرصة تسجيل القضية المغربية في جدول اعمال الدورة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن

ركناً أساسياً من اهتمامات العراقيين متباورة بعد الجغرافي بين البلدين وأفشلت عوامل التجزئة الاستعمارية بين البلدان العربية وسيبقى التاريخ يخالد مواقف التضامن العربي للعراق مع الأقطار العربية في القضايا المصيرية التي أثبتت تميز العراقيين بهذا التوجه متجاوزاً كل التحديات .

وبعد استقلال المغرب في 3 آذار 1956 كان العراق من أوائل الدول التي اعترفت مبكراً باستقلال المغرب، وعين سفير عراقي في المغرب الذي يعد الأول على صعيد الوطن العربي تم اعتماده لدى المملكة المغربية بعد استقلالها والرابع على مستوى العالم بعد سفير إسبانيا وبريطانيا وبلجيكا وهو السيد عبدالغني الدلي الذي أعقبه تأسيس السفارة العراقية في الرباط، وقام العراق على اثر ذلك بتأسيس دار المعلمين في مدينة فاس عام 1958 لتعليم اللغة العربية كنوع من التعاون الثقافي<sup>(1)</sup>.

واستمرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين خلال مدة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وتميزت بطابعها السلمي الامر الذي انعكس على زيادة التبادلات الثقافية والتجارية والاقتصادية بطريقة إيجابية رغم التباعد الجغرافي بين البلدين، وتوثيق اواصر الصداقة في المجالات المختلفة<sup>(2)</sup> ولا سيما في مسعى العراق في اطار التنمية العربية الشاملة والتكميل الاقتصادي، لذا قدم العراق مساعدات وقرصون خلال 1973-1981 للبلاد العربية ومن ضمنها المغرب تقدر ب 4,8 مليار دولار، وهذا ما يمثل 41,56% من المعدل السنوي لما قدمته الدول النفطية العربية مجتمعة<sup>(3)</sup>.

ولابد من الاشارة إلى ان هناك مجموعة من القواسم المشتركة وكذلك المختلفة لدى العراق والمغرب تحدد علاقتهم بالعالم الخارجي سواء الإقليمي او العربي او الدولي نوجزها بما يلي<sup>(4)</sup>:

- 1- تعزيز الاستقلال والحفاظ على سيادة العراق والمغرب وضمان مصالحهم الوطنية.
- 2- التضامن والتعاون مع الأقطار العربية على المستوى الثاني في اطار الجامعة العربية والمجالس والهيئات والاتفاقيات المتصلة بها.

الدكتور محمد فاضل الجمالي انقد الموقف فأصدر تعليمات لمندوب العراق الدائم في هيئة الامم المتحدة بتسجيل القضية وبعد الجمالي إلى علال الفاسي أحد قادة المقاومة المغربية برقة اكد فيها مساندة العراق للقضية المغربية. ينظر : عبد الوهاب عبد العزيز محمود، النظورات السياسية في المغرب الأقصى 1930-1956 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2009، ص212.

<sup>(1)</sup> تجدر الاشارة إلى ان للعراق دور مهم في دعم استقلال المغرب وبعد الاستقلال ايضاً فقد تم اهداء العراق سرياً من احدى الطائرات (الميك) التي وصلت العراق عام 1960 من الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الدعم المادي. ينظر : عبد الوهاب كريم حميد، العلاقات العراقية - المغربية في ظل المتغيرات الدولية، ب. ط، الرباط، 2015، ص203.

<sup>(2)</sup> محمود صالح الكروي، السياسة الخارجية للمغرب والعلاقات مع العراق، مجلة كركوك اليوم، العدد 28، 2016، ص60.

<sup>(3)</sup> عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص16.

<sup>(4)</sup> المصدر نفسه، ص19.

- 3- أسناد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في تحرير ارضه وتقرير مصيره.
- 4- عدم الانحياز إلى أي من الكتل الدولية، علماً ان العراق والمغرب من مؤسسي حركة عدم الانحياز عند إنشائها في بلغراد سنة 1962 ، وهم ايضا من الدول القليلة التي لم تقبل الانضمام إلى الحصار الامريكي على كوبا مما عرض مصالح البلدين للتضرر .
- 5- تحقيق اعلى درجات المشاركة والاسهام الفاعل في انشطة الامم المتحدة واجهزتها ووكالاتها ودعم القضايا العربية .

بالمقابل تجدر الإشارة إلى وجود اختلافات مهمة في التوجهات السياسية الخارجية وال العلاقات الدولية بين النظميين السياسيين المغربي والعراقي ، فالنظام السياسي المغربي يتبع اسلوب المرونة في الدبلوماسية التي اضفت على علاقاتها السياسية الخارجية أبعاد وانعكاسات مهمة استفاد من تسخيرها لصالح نظامه اقتصادياً وسياسيًّا ، ولا سيما علاقات المغرب الاستراتيجية المهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومما يوثق هذه العلاقة وجود قواعد عسكرية امريكية على الاراضي المغربية<sup>(1)</sup> ، فضلا عن ذلك شهدت الساحة المغربية زيارة شخصيات (إسرائيلية) ابرزها زيارة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) شمعون بيريز عام 1986 ، ولقاءه مع الملك الحسن الثاني بمدينة ايفران المغربية ، والتي كانت لها ردود فعل عربية تجاه هذه الزيارة<sup>(2)</sup> ، وهذه دلائل مهمة على ان استراتيجية الخارجية المغربية تعد ضمن الاطراف المهمة عربيا ضمن الحلف الامريكي الغربي ولذلك يكون المغرب حليف استراتيجي مهم ضمن توجهات السياسية الأمريكية.

على الرغم من ذلك حرصت السياسة الخارجية المغربية في توجهاتها الخارجية مع المحيط العربي على عدم الانزلاق في إطار أيديولوجي محدد بل استندت تلك السياسة على أن المغرب دولة إسلامية ، وكذلك سعي الملك الحسن الثاني<sup>(3)</sup> منذ توليه الحكم عام 1961 إلى محاولة الاضطلاع بدور الزعامة في النظام

<sup>(1)</sup> سمر رحيم نعمة جبار الخزاعي ، العلاقات المغربية- الأمريكية 1956-1991 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2003 ، ص 319.

<sup>(2)</sup> عبد الهادي بوطالب ، نصف قرن في السياسة ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2001 ، ص 319.

New Yourk Times , Syria's Fury with King Hassan Fails to a rous Arab World , 23 Jule 1986 , P- 7.

<sup>(3)</sup> الملك الحسن الثاني : من مواليد 9 تموز 1929 في مدينة الرباط وهو الابن الاكبر للملك محمد الخامس وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط ، وقد تربى على العمل السياسي منذ مبكرة من حياته فأكتسب خبرة سياسية مهمة وكان له المام ثقافي واسع وتكوين سياسي عال الامر الذي سمح له باعادة حياته المفاهيم السياسية الخاصة به ، تم تنصيبه ملكاً على المغرب بعد وفاة والده في 1961 ، تولى العرش في 3 آذار 1961 وأصدر اول سtower للمغرب عام 1962 ، واستمر بالحكم إلى وفاته في 23 تموز 1999 . ينظر : هدى حسين موسى الخفاجي ، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2005.

العربي إلا أن افتقار المغرب لمقومات الأساسية وفي مقدمتها الاقتصادية التي تؤهله إلىأخذ دور الزعامة العربية، مما جعله يؤدي الدور النشط

بالقيام بمهمة الوساطة أو التأثير كطرف ثالث في حل القضايا والمشاكل العربية<sup>(1)</sup>.

اما الجانب العراقي فكما هو معروف تتميز العلاقات العراقية-الأمريكية (والإسرائيلية) بالتوتر<sup>(2)</sup> هذه الحقيقة التاريخية انعكست على واقع الدبلوماسية العراقية التي جعلتها اقل مرؤنة بالمقارنة مع الجانب المغربي.

وبناءً على ما تقدم هذه المفارقات جعلت العلاقات العراقية - المغربية تمر في مرحلة اختبار وتحدي مهم، برهنت على حرص الطرفين على استمرارية وديومة العلاقة بين الطرفين على الرغم من اختلاف توجهاتهم في سياق السياسة الخارجية لكلا الطرفين ولا سيما في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. اما في تسعينيات القرن العشرين فقد تعرضت العلاقات العراقية - المغربية لاحم اختبار وتحدي كبير في ظل اختلال التوازن الدولي، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانفراط الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير مصير العالم والعالم العربي بالخصوص وفق مصالحها الذاتية، فكانت حرب الخليج 1990-1991 والعراق على الخصوص من اولى ضحايا النظام الدولي الجديد الذي اعلن عنه بعد نهاية الحرب الباردة<sup>(3)</sup>، والتي كانت اختبار لتطور العلاقات السياسية بين العراق والمغرب والتي كشفت اختلاف الرؤى والمصالح بين البلدين، وهذا ما يتضح من خلال ايجاز تداعيات ازمة الخليج وكذلك ابعد الموقف المغربي من الازمة سياسيا واقتصاديا على الحياة السياسية والاقتصادية المغربية.

### المحور الثاني: تداعيات أزمة الخليج 1990-1991

تعد حقبة التسعينيات من القرن العشرين من المراحل المهمة في تاريخ الوطن العربي المعاصر ، فقد شهد حدث مهم وضع العالم والعالم العربي خاصة في مفترق طرق في العلاقات الدولية ، والتي اثرت بشكل جدي وخاطير على الوضع العربي وهو قيام العراق باحتياج الكويت في 2 آب 1990 واحتلالها<sup>(4)</sup> وهو بذلك خرق ميثاق الامم المتحدة باحتلاله دولة ذات سيادة تتمتع بعضوية الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وكان من اهم الاسباب المباشرة لهذا الاحتلال وهي ما يلي<sup>(5)</sup>:

(1) محمود صالح الكروي، العلاقات العراقية المغربية حتى 2003 الواقع والأفاق، مجلة كركوك اليوم، العدد 24، 2015، ص42-43.

(2) عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص44.

(3) إدريس ولد القابلة، قضايا سياسية في المغرب، شركة الناشر للنشر ، الرباط، 2003، ص31.

(4) سيتم ايجاز احداث أزمة الخليج الثانية 1990-1991 وذلك بقدر تعلق الاحداث مع موضوع البحث.

(5) محمد الاطرش، ازمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 150، 1991، ص21.

1- اعتقد العراق ان الكويت تشن حرباً اقتصادية ضده من خلال زيادة انتاج النفط في الاسواق مما سبب انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية فان انخفاض دولار واحد في البرميل معناه خسارة العراق ملیار دولار للعراق في السنة<sup>(1)</sup> وهذا ما اثر على اقتصاد العراق ولاسيما بعد خروجه من الحرب العراقية - الايرانية متقل بالديون والعجز المالي وهو بحاجة لبناء اقتصاده واعادة اعمار ما دمرته الحرب خلال السنوات الثمانية من القتال.

2- اتهام العراق للكويت باقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وسحب النفط منه واعتبر العراق هذا الاجراء تجاوزاً على سيادته وثرواته لذلك طالب العراق من الكويت بتعويض ملياريين و400 مليون دولار ثمن نفط مستخرج من هذه الحقول<sup>(2)</sup>.

3- مطالبة العراق من الكويت بالتنازل عن المساعدات المقدمة من الكويت اليه اثناء حربه مع ايران بحجة انه قدم تضحيات كبيرة في هذه الحرب وكانت جزء من الحفاظ على أمن الخليج العربي بينما تنظر الكويت على انها قروض من الواجب على العراق تسديدها والتي تقدر قيمتها 30 مليار دولار.

كانت هذه الأسباب هي التي دفعت العراق إلى احتلال الكويت والتي كانت لها ابعاد ودلائل متعددة دولية وعربية، فمن الناحية الدولية اثارت هذه الازمة غضب الولايات المتحدة الأمريكية وحشدت جيوش (28) دولة وشنّت حرباً مدمّرة في 16 كانون الثاني 1991 استطاعت من اخراج الجيش العراقي من الكويت متكتداً خسائر كبيرة بالارواح والمعدات فضلاً عن تدمير البنية التحتية للدولة العراقية داخل المدن العراقية<sup>(3)</sup>، ودامّت هذه الحرب 6 أسابيع وسميت بـ( العاصفة الصحراء ) التي انتهت في 3 نيسان 1991 عند صدور قرار من الامم المتحدة المرقم 687 والذي تضمن شروط وقف اطلاق النار بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت واعتراف العراق بجميع القرارات الصادرة بشأنه منها الاعتراف بالمسؤولية على حرب الخليج ودفع تعويضات عن الخسائر الناتجة ..... الخ<sup>(4)</sup>.

أوضحت ازمة الخليج بانها لم تكن حدثاً بين طرفين وإنما اصبح حدثاً متعدد الابعاد والدلائل فقد تحولت الازمة إلى حدث متعدد الاتجاهات وفق سياقات استراتيجية وسياسية وتاريخية، ضمن المتغيرات

<sup>(1)</sup> في 16/7/1990 قدم العراق مذكرة إلى الجامعة العربية يؤكّد فيها اشتراك حكومتي الإمارات والكويت في عملية مدّرة لاغراق السوق النفطية بمزيد من الانتاج خارج حصتها المخصصة من طرف منظمة أوبك الأمر الذي أدى إلى تدهور اسعار النفط من 18 دولار للبرميل إلى ما بين 9 - 11 دولار للبرميل الواحد. ينظر: أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 150، 1991، ص93.

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه، ص94.

<sup>(3)</sup> عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص59.

<sup>(4)</sup> المصدر نفسه، ص60.

الدولية الجديدة وفق مفهوم العالم الجديد، وسيادة الولايات المتحدة الامريكية عليه، فقد تحول الحدث إلى حدث خاضع لمنطق السياسة والتاريخ وال الحرب، وهو منطق لا تدل مؤثراته في التاريخ على وجود قوانين نهائية بصدره ففي مثل هذه الاحداث يظل كل فعل مستقل بذاته وذلك بناءاً على الظروف التي توطّره، فمن جانب انعكاسات الحدث على العالم العربي فقد جعلت الانظمة العربية والتنظيمات السياسية العربية في مفترق طرق، ولا سيما في مجال الفكر السياسي وهو الأمر الذي يتطلبه مواجهة كل النتائج المرتضية الظهور بفعل هذا الحدث المركب<sup>(1)</sup>.

ونظراً لأن الأزمة افرزت ردود فعل عديدة ومتعددة في الساحة العربية، ومنها الموقف المغربي كنموذج الذي يوضح كيفية تعامل النظام السياسي المغربي البعيد جغرافياً عن العراق في إدارة الأزمة وفق معطياتها بما يخدم النظام السياسي المغربي والتي توضح مدى تطور أنماط التفكير السياسي المغربي.

### المحور الثالث: الموقف المغربي من أزمة الخليج:

إن قراءة سلوك المغرب إزاء أزمة الخليج تمليه اعتبارات متعددة، من بينها مكانته المتميزة داخل النظام العربي، ويدل على ذلك احتضانه لأكبر عدد من مؤتمرات القمة التي تخوض عن البعض منها نتائج إيجابية في ما يخص التضامن العربي والصراع مع (إسرائيل)، وكذلك حضور الدبلوماسية المغربية فيأغلب المبادرات المتعلقة إلى تصفية الأجواء وإيجاد تسوية لبعض القضايا العالقة<sup>(2)</sup>، علاوة على ذلك فإن الساحة المغاربية ترخر بعدد من الأحزاب التي تمثل مختلف اتجاهات الرأي العام المتعددة، والتي لها مجال مهم للتعبير عن الرأي وفق الدستور المغربي حتى وأن كان مختلفاً مع الرأي والموقف الرسمي ولاسيما في معالجة القضايا المصيرية وأساساً العربية منها، ومن هذا المنطلق منذ انفجار الأزمة في 2 إب 1990 وتعاقب تطوراتها جاء الموقف المغربي يحمل إدراكيين مختلفين في الساحة المغاربية الذين ميزا الموقف المغربي من الأزمة وهي كما يلي:-

### أولاً: الموقف الحكومي من الأزمة:

ان ما حدث في منطقة الخليج العربي قد شكل اخطر التحديات التي تعرض لها الوطن العربي والعلاقات الثنائية العربية - العربية، ومرد ذلك إلى ان الأزمة اندلعت بفعل الاحتلال العراقي للكويت سرعان ما اتخذت ابعاداً جديدة ومعقدة بفعل استجاد اطراف عربية وخليجية بقوى اجنبية دخلت على النظام العربي مشهورة بعدها لقضايا العادلة، ولا سيما القضية الفلسطينية بشكل افرز مواقف متباعدة داخل الخريطة السياسية العربية تأرجحت بين مناهضة للعراق ومساندة لوجود القوات الامريكية - الغربية وموافق مناهضة

<sup>(1)</sup> كمال عبد اللطيف، المغرب وأزمة الخليج، دار الكنوز الادبية، بيروت، 1997، ص.7.

<sup>(2)</sup> الحسان بوقطار ، المغرب وأزمة الخليج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 150، 1991، ص.98.

لهذا الانتشار وتدعو إلى حصر المشكلة في المحيط العربي وفق مخطط عربي، هذه المواقف المتناقضة قد كشفت عن عجز الادارة العربية عن اقرار نظام آمن عربي قادر على ضبط وحل الازمات التي يتعرض لها النظام العربي.

ومن خلال هذه المعطيات تم اختيار الموقف المغربي الحكومي كنموذج موقف عربي اعطى خصوصية مهمة لكيفية التعامل مع ازمة خارجية بعيدة جغرافياً وفق متطلبات مرحلة التسعينيات وما جرى من تغييرات دولية وداخلية، فقد تفرد المغرب بكونه أول قطر عربي ندد بشكل واضح ودون تردد أو تلاؤ باجتياح العراق للكويت، فبمجرد الإعلان عن الحدث أجتمع مجلس الوزراء برئاسة الملك الحسن الثاني<sup>(1)</sup> في الجلسة الاستثنائية التي عقدت في 2 آب 1990 المخصصة لبحث ازمة الخليج، والتي خرجت ببيان أدان غزو القوات العراقية للكويت جاء فيه: (أن الغزو العسكري قد خرق كل المبادئ الأساسية التي تنظم القانون الدولي والقواعد الجاري بها العمل في العلاقات الدولية، وأنها تتنافى مع ميثاق جامعة الدول العربية المبني على أساس التضامن بين الدول الأعضاء بالجامعة)<sup>(2)</sup>، وندد أحمد العلوى أحد وزراء الحكومة المغربية بالحكومة الكويتية المؤقتة التي نصبها العراق وشبهها بالحكومة التي نصبها فرنسا في المغرب ابان الحماية عام 1953<sup>(3)</sup>.

وعبر الوزير تضامن المغرب مع الكويت<sup>(4)</sup>.

شارك المغرب في اجتماع قمة جامعة الدول العربية بتاريخ 10 آب 1990 في القاهرة المخصصة بالتجديد بالاجتياح العراقي للكويت، والذي تبين من خالله عدم قدرة الدول العربية على حل هذه الازمة حلاً

<sup>(1)</sup> إن الشؤون الخارجية في المغرب تعد من المجال المحفوظ للملك ويتمتع بسلطات و اختصاصات شاملة و تجعل من الملك الطرف الأول في تسيير الشؤون الخارجية فهو دبلوماسي واستراتيجي في الوقت نفسه، وقد كفل له الدستور المغربي هذه السلطات، لكن الملك الحسن الثاني كان حريصاً على التشاور مع اطراف النظام السياسي المغربي كافة ولا سيما احزاب المعارضة في اتخاذ القرارات المصيرية للمغرب. ينظر: سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، وجده، 2002، ص 42.

<sup>(2)</sup> نقلأً عن: الحسان بوقنطار ، المغرب وأزمة الخليج، ص 99.

<sup>(3)</sup> في 20 آب 1953 اقدمت السلطات الفرنسية على خلع السلطان محمد الخامس ونفيه إلى جزيرة كورسيكا ثم إلى مدغشقر ونصبت مكانه ابن عمه (ابن عرفه) وهو رجل كبير في السن سلطاناً على المغرب لكي يخدم المصالح الفرنسية دون اعتراض، وعد المغاربة ولا سيما الحركة الوطنية المغربية بأنه سلطان غير شرعي. ينظر: محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق، 2004، ص 138.

<sup>(4)</sup> عوض عثمان، الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، 1990، ص 55.

عربياً، مما شجع على طرح حلول خارجية<sup>(1)</sup>، فقد أنتقد الملك الحسن الثاني بمقررات هذه القمة فuded أدلة لشرعنه التدخل الأجنبي في المنطقة<sup>(2)</sup>، فضلاً عن ذلك حرص الملك الحسن الثاني على اجراء محاولات عده لتسوية النزاع سلمياً ودعوة الاطراف لحل النزاع لهذه الازمة، ففي 19 ايلول 1990 تباحث الملك الحسن الثاني مع الجانب الاردني والجزائري لغرض طرح مبادرة من اجل تسوية عربية للازمة لكن المحاولة أخفقت<sup>(3)</sup>.

في سياق مسعى الملك الحسن الثاني لحل الازمة عربياً، ناشد اكثر من مرة القيادة العراقية من اجل الانسحاب من الكويت، على الرغم من انه أيد جميع قرارات مجلس الامن الدولي الصادرة ضد العراق، ولا سيما القرار الداعي إلى استخدام القوة من اجل اخراج القوات العراقية من الكويت<sup>(4)</sup>، وعبر الملك الحسن الثاني عن موقفه تجاه اجتياح العراق للكويت في افتتاحية الدورة البرلمانية الاولى لسنة 1990 يوم الجمعة 12 تشرين الاول 1990 إذ قال: (إن المغرب يتقهم مشكلة العراق ويفهم مطلب العراق، ولكن المغرب كان دائمًا لا يعتبر اكتساح السيدات واستعمال القوة من شأنه إن يكون منحًا لأي حل سياسي دائم)<sup>(5)</sup>.

لابد من الاشارة إلى ان القوات العراقية في الكويت قد احتجزت طاقم السفارة المغربية في محل أقامتهم في الكويت، وقد نددت وزارة الخارجية المغربية بهذه الممارسات وكرد فعل منها قررت الحكومة المغربية طرد اثنين من كادر السفارة العراقية في المغرب ولم تقطع العلاقات بين البلدين<sup>(6)</sup>. وهذا ما أكد عمق العلاقة التاريخية المهمة بين البلدين متجاوزة كل التحديات والأزمات الحرجة .

في سياق الموقف الحكومي من الأزمة، ارسل المغرب قوة عسكرية رمزية للمشاركة بقواته لمساندة الشرعية الدولية واستجابة لدعوة المملكة العربية السعودية للدفاع عنها من أي هجوم عراقي<sup>(7)</sup>، وبرر الملك الحسن الثاني وجود هذه القوات بقوله: (انا لم اذهب لمحاربة العراق كي يخرج من الكويت فأنا حاولت مع

<sup>(1)</sup> المختار مطيع وأخرون، بعض مؤشرات الممارسة الدبلوماسية المغربية في ظل النظام العالمي الجديد، اشغال ندوة القانون والممارسة بال المغرب، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 1994، ص62.

<sup>(2)</sup> عد الملك الحسن الثاني قرارات مؤتمر القمة العربية أنه بمثابة رد مصرى على مقررات بغداد التي أدت إلى طرد مصر من الجامعة العربية على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 . ينظر : الحسان بوقطر ، المغرب وأزمة الخليج، ص100.

<sup>(3)</sup> المختار مطيع وأخرون ، المصدر السابق ، ص63.

<sup>(4)</sup> عبد الهادي مزاري ، الحسن الثاني رجل إشكالية القرن ، دار الافق الجديدة ، المغرب ، 1995 ، ص167.

<sup>(5)</sup> نقاً عن : عبد الوهاب كريم حميد ، المصدر السابق ، ص75.

<sup>(6)</sup> مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 102 ، 1990 ، ص275.

<sup>(7)</sup> سعيد الصديقي ، المصدر السابق ، ص174.

العراق وسأحاول حتى اليوم وغداً وبعد غد ليخرج من الكويت بل ذهبت كي اقول للمملكة العربية السعودية ها نحن معك فيما اذا هوجمت )<sup>(1)</sup>.

يتضح من خلال ما تقدم على قدرة الملك الحسن الثاني الدبلوماسية البارعة في إدارة الازمة بكل أبعادها الدولية والعربية، فمن الجانب الدولي اثبت الموقف الداعم للقرارات ضد العراق من قبل الأمم المتحدة كون الملك الحسن الثاني يعي جيداً التوازن الدولي الجديد، ولا سيما سيادة الولايات المتحدة الأمريكية فجاء الموقف المغربي منسجماً مع هذه التوازنات، اما من الجانب العربي فقد اظهر براعة مهمة فمن جهة ارسل قوات عسكرية لمساندة السعودية بينما يطرح عدة مبادرة لحل الازمة عربياً، فضلاً عن انه لم يقطع العلاقات مع العراق، وهذا ما يظهر قدرة الملك الحسن الثاني في ادارة الازمة والظهور بعدة اتجاهات لكي يعطي للدبلوماسية المغربية مرونة في التعامل الدبلوماسي وفي العلاقات الدولية ولم يتخذ قرارات انفعالية متھورة، لذلك فأن الموقف الحكومي حاول التوفيق بين أدانة تستند إلى ضرورة احترام الشرعية الدولية، ومحاولة تطويق النزاع من خلال أيجاد تسوية للازمة في المحيط العربي على أساس تغليب الحوار والتفاوض، بدل المواجهة التي تسهم في مزيد من تفتيت العلاقات العربية، وهذا ما أعطى ميزة مهمة للدبلوماسية المغربية التي تبحث عن موقف متوازن في ظل أزمة معقدة ومتعددة الأبعاد، ولكي تكتمل صور ابعاد هذا الموقف يجب معرفة موقف الطرف الثاني في النظام السياسي المغربي وهي الاحزاب السياسية الفاعلة في الحياة السياسية المغربية لكي يتوضّح مدى قدرة المغاربة على تحديد موقفهم من الازمات الخارجية وانعكاساته على الواقع المغربي.

### ثانياً: موقف الأحزاب السياسية المغربية من أزمة الخليج :-

تشغل الأحزاب السياسية حيزاً كبيراً في الحياة العامة لكل مجتمع من المجتمعات وفي كل نظام من انظمة الحكم، كما انها اهم مصادر التنشئة السياسية لترسيخ الاتجاهات السياسية للفراد والتأثير في مجرى الاحداث السياسية في المجتمع، وكذلك مد الدولة بالأطر البشرية والمرتكزات النظرية والفكرية الكفيلة بتحديد وتفعيل المشاريع التي تسعى إلى الارتقاء بالشأن العام إلى مراتب متقدمة<sup>(2)</sup>، اما فيما يخص الظاهرة الحزبية في المغرب فان النظام السياسي المغربي منذ وقت مبكر من استقلاله أقر بالتعديدية الحزبية وحرم الحزب الواحد<sup>(3)</sup>، فقد حدد الدستور المغربي وظيفة الاحزاب بشكل رسمي في الحياة السياسية، لا سيما بوجود احزاب معارضة داخل النظام السياسي المغربي تعمل في كل المجالات تعبّر عن برامجها وتوجهاتها السياسية

<sup>(1)</sup> نقلأً عن : عبد الوهاب كريم حميد ،المصدر السابق ،ص 76.

<sup>(2)</sup> محمود صالح الكروي ، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية ، المجلة السياسية الدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 15 ، 2010 ، ص 33.

<sup>(3)</sup> للمزيد حول التعديدية الحزبية في المغرب ينظر : ضريف محمد ، الأحزاب السياسية المغربية ، الدار البيضاء ، أفريقيا الشرق ، 1993.

والاقتصادية والاجتماعية وكانت هذه المعارضة ليس ضد الملك وإنما ضد سياسة الحكومة<sup>(1)</sup>، فكانت هذه التعديبة الحزبية بالمغرب عامل مهم لاستقرار النظام السياسي المغربي كون هذه الاحزاب تمثل كل اتجاهات وافكار المغاربة، ولا سيما وان الملك الحسن الثاني كان يأخذ اراء هذه الاحزاب في كثير من المناسبات والازمات، فكانت مواقفها تعطي مرونة في العمل الدبلوماسي وهذه ما ظهر واضحًا من خلال ازمة الخليج، فقد سمح الملك الحسن الثاني للاحزاب السياسية حرية التعبير عن مواقفها تجاه الأزمة، كون الأزمة كانت فرصة لأغلب الهيئات السياسية لكي تعيد حساباتها لاستمالة الرأي العام ومعرفة قاعدتها الجماهيرية ومدى تأثيرها في الساحة السياسية المغربية، فكان موقف احزاب الحكومة والاغلبية البرلمانية وهي حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية<sup>(2)</sup>، فكان موقفها مساند للموقف الرسمي المنده باجتياح الجيش العراقي للكويت وقد اعتمدوا على الحجج والمبررات لدعم الموقف الرسمي، لكنها اضطررت امام الضغط الشعبي العام المغربي إلى ادانة بشاعة العمليات العسكرية الغربية ضد العراق<sup>(3)</sup>، وقد نظمت المجتمعات لأجهزتها الحزبية للتعبير عن موقفها والتي عدت الخاسر الاكبر هو العمل العربي المشترك الذي يتحتم توجيهه نحو اداء القضية العربية وهي القضية الفلسطينية<sup>(4)</sup>.

اما احزاب المعارضة المتمثلة بحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي<sup>(5)</sup>، فكان موقفها

<sup>(1)</sup> كان الملك الحسن الثاني يؤكّد في أكثر من مناسبة على وجوب وجود المعارضة الحزبية في المغرب منها ما قال: (ضرورة تشكيل وتنظيم معارضة تجاه الحكومة، وتجاه الحاكمين بصفة عامة، ولو تعذر وجود هذه المعارضة لاشنانها او أوعزنا لإشنانها، وذلك لأننا على إيمان بأن لا قيمة لديمقراطية حقيقة دون معارضة.....). نقلًا عن: محمد معتصم، الحياة السياسية في المغرب 1992-1992 ، مؤسسة ايزيس للنشر، الدار البيضاء، 1992، ص 78.

<sup>(2)</sup> تأسس حزب التجمع الوطني للأحرار سنة 1977 بزعامة أحمد عصمان وهو صهر الملك الحسن الثاني، أما حزب الاتحاد الدستوري تأسس سنة 1983 برئاسة عبد المعطي بوعبيد رئيس الحكومة آنذاك، وحزب الحركة الشعبية تأسس عام 1957 بزعامة المحجوب احرضان وهو من المقربين للملك الحسن الثاني. ينظر: أحمد جزولي، الاحزاب السياسية المغربية بين عهدين، ط2، مطبعة ميتاق المغرب، المغرب، 2004، ص 120.

<sup>(3)</sup> كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص 20.

<sup>(4)</sup> الحسان بوقطار ، السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، 1997، ص 172.

<sup>(5)</sup> تأسس حزب الاستقلال عام 1944 وبعد اقدم حزب قاد حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وانشق منه حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية عام 1959 ، والذي بدوره انشق منه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية عام 1975 ، أما حزب التقدم والاشتراكية هو (الحزب الشيوعي المغربي) سابقاً تأسس عام 1936 ، كما تأسس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي عام 1983 ، وكانت هذه الاحزاب تعارض سياسة الحكومة الداخلية والخارجية وفق سياسات برلمانية ما يتيح لها المجال الدستوري المغربي. ينظر: جمعة علي محمد هواس، التعديبة الحزبية في المغرب 1956-1984 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012 ، ص 21.

متاقض من الموقف الرسمي باستثناء موقف حزب التقدم والاشتراكية الذي ندد بالاحتلال العراقي للكويت ودعا الدول العربية للتحرك الحازم لوضع حد لمغامرة حكام بغداد الهمجية<sup>(1)</sup>، بينما كان موقف بقية الاحزاب المعارضة مساندة للعراق ونددت بالوجود الاجنبي في منطقة الخليج العربي وعدته مؤامرة امبريالية امريكية – غربية تتجه لمحاصرة الطموح العربي في التحرر ، وكذلك بينت احزاب المعارضة ان ازمة الخليج هي تجسيد لمعالم النظام العالمي الجديد ابرز ملامحه هو قيادة الولايات المتحدة الامريكية، وان يظل العرب في هذا النظام مجرد مجموعة من الدول المختلفة والتابعة لها ، وكذلك احتلال منطقة الخليج العربي والسيطرة على منابع الثروة البترولية<sup>(2)</sup>، وتدعيمياً للموقف نفسه انتقدت احزاب المعارضة قرارات جامعة الدول العربية حول الأزمة وعدته مجرد تكريس للتفرقة والتمزق العربي ، وإظهار الدول العربية بمظهر العجز والشلل ومحاولة تزكية وتبرير للوجود الاجنبي ، وعدتها سابقة خطيرة في دفاع الدول العربية عن هذا التوجه<sup>(3)</sup>.

وتجسیداً لموقف احزاب المعارضة عند اندلاع الحرب البرية في 16 كانون الثاني 1991 عقد مجلس النواب المغربي الجلسة الاستثنائية في 22 كانون الثاني التي تضمن جدول أعمالها (المغرب وأزمة الخليج)، وخلال هذه الجلسة عبرت احزاب المعارضة عن معارضتها للتحالف الغربي وال الحرب العدوانية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق ، كما طالبت بسحب القوات المغربية الموجودة في المملكة العربية السعودية<sup>(4)</sup>.

دعت احزاب المعارضة ونقاباتها الشعب المغربي إلى الصيام يوم 28 كانون الثاني 1991 تضامناً مع الشعب العراقي وكذلك نظمت مسيرات في اليوم نفسه في مدن عديدة في المغرب منددة بالغزو ومتضامنة مع الشعب العراقي<sup>(5)</sup>.

قامت احزاب المعارضة بانجاز مشروع في العمل الوطني الوحدوي لمصلحة دعم العراق، وتجسد هذا المشروع في إنشاء اللجنة الوطنية المغربية للتضامن مع الشعب العراقي<sup>(6)</sup>، وكان أول نشاط قامت به هذه اللجنة تنظيم مسيرة شعبية في 3 شباط 1991 للتضامن مع الشعب العراقي والتي رفعت

<sup>(1)</sup> كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص 21.

<sup>(2)</sup> عبد الهادي مزراوي، المصدر السابق، ص 27.

<sup>(3)</sup> الحسان بوقطار ، المغرب وأزمة الخليج، ص 104-105.

<sup>(4)</sup> عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص 69.

<sup>(5)</sup> جريدة العراق، بغداد، 3/3/1993، ص 3.

<sup>(6)</sup> ضمت اللجنة الوطنية المتضامنة مع الشعب العراقي التنظيمات السياسية والنقابية الآتية: حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية على الرغم من تبديه في البداية بـمغامرة حكام العراق الهمجية لكنه شارك في اللجنة، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، ونقابة الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للشغالين، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابة الوطنية للتعليم العالي. ينظر : كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص 26.

شعارات تندد بالغزو الاجنبي، وقد شارك في هذه المسيرة حشد شعبي كبير ما يقارب (700) الف مواطن، طالبت التظاهرة الاسرة الدولية بتحمل المسؤولية الاخلاقية والانسانية والقانونية لايقاف العدوان وكانت من المسيرات الكبيرة التي شهدتها المغرب<sup>(1)</sup>.

دعت احزاب المعارضة ونقاباتها على ان ازمة الخليج عالمة فارقة في التاريخ العربي، لأن مشروع المطالبة باصلاح الاوضاع العربية عامة يجب ان يبدأ من حيث انتهت ازمة الخليج، ويجب ان يكون دور المثقفين في لحظات الكوارث لتجنب الكوارث المحتملة لأن الشعوب يجب ان تتعلم من الازمات مكر التاريخ وقواعد السياسة وان تستوعب دروس الازمات التاريخية المعاصرة، وان يساهم المثقفون الديمقراطيون في وضع مسار ديمقراطي سليم بما يلائم الواقع العربي يكفل في عملية التحول والنهوض الديمقراطي، ويجب الاخذ بالتعديدية الحزبية كونها سياج آمن لوقف الازمات، إذ إنها تمثل مختلف توجهات الشعوب العربية وغصر معبر عن ارادتهم وآمالهم في التغيير لواقع العرب<sup>(2)</sup>.

من جانب آخر انفرد اتحاد كتاب المغرب وهو هيئة ثقافية مستقلة تضم الكتاب والادباء المغاربة بموقف انتقد فيه الوضع العربي بصورة عامة وهذا ما عبر عنه بيان ضمن الاسباب التي تقف وراء كل ملابسات الازمة وهو تراكم السلبيات والاخطاء المتربعة عن سيادة اوضاع غير ديمقراطية في المنطقة العربية، اوضاع ساهمت في تكريس الحكم الفردي القائم على مصادرة الحريات الفردية والجماعية ومخططات المراكز الاقتصادية والأمنية<sup>(3)</sup>.

من خلال ما تقدم يمكن القول، إن المعارضة الحزبية اتخذت موقف مناقض للموقف الرسمي الذي اعلن عنه الملك الحسن الثاني والحكومة وهذا ما اعطى ميزة مهمة للحياة السياسية المغربية المتعددة الاتجاهات والتي عبرت عن ثنائية الموقف المغربي من ازمة الخليج وانه يتفاعل مع بعده العربي على الرغم من بعد الجغرافي لاحادث الازمة، كما دل الموقف على مدى الرصيد الجماهيري لاحزاب المعارضة وقدرتها على تحريك هذه الجماهير كتعبير عن توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي اعطت سمة مهمة للنظام السياسي المغربي على الرغم من وجود كثير من الملاحظات على عهد الملك الحسن الثاني في المغرب لكنه مع ذلك سمح لاحزاب المعارضة بالتعبير بحرية تجاه موقفها من الازمة مما جعلها تضفي خصوصية مهمة لطبيعة النظام المغربي وكيفية تعامله في ادارة الازمات الخارجية على مختلف الاصعدة والاتجاهات مما جعل لهذه الازمة ابعاد متعددة على الموقف الرسمي وموقف الأحزاب السياسية.

<sup>(1)</sup> محمد مونشيج، احزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل، مجلة وجهة نظر ، الرباط، العددان 36-37، 2008، ص48.

<sup>(2)</sup> كمال عبد اللطيف، المصدر السابق، ص31.

<sup>(3)</sup> نيفين عبدالخالق مصطفى، الابعاد السياسية لمفهوم التعديدية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص20.

### **المحور الثالث: أبعاد الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990-1991:**

شكلت تداعيات أزمة الخليج تحدياً مهماً على النظام السياسي المغربي على الصعيد الدولي والداخلي كونه حدث مركباً له أبعاد وتداعيات متعددة على الواقع المغربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتجسدت هذه التداعيات من خلال اختلاف الموقف من الأزمة بين الرسمي والأحزاب السياسية، والتي كانت لها نتائج وأبعاد على الصعيد الخارجي والداخلي المغربي وهي كما يلي:-

#### **أولاً: أبعاد الموقف المغربي من الأزمة على الصعيد الخارجي:**

كانت أزمة الخليج 1990-1991 هي حلقة مهمة من حلقات المتغيرات الدولية الجديدة وواقع النظام العالمي الجديد والتي افرزت ابرز حقيقة هي سيادة الولايات المتحدة الامريكية وفرض ارادتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على دول العالم الثالث ولا سيما العربية منها المرتبطة بعلاقات استراتيجية فاعلة وكان المغرب من ضمن هذه الدول<sup>(1)</sup>، وكان لهذه العلاقة تشكيل ضغوط ت العمل على تقليل الدور الاستقلالي للسياسة الخارجية المغربية، وكانت أزمة الخليج 1990-1991 والموقف المغربي منها، ولا سيما الحكومي فكان له أبعاد اقتصادية وسياسية مهمة، فكانت تجسيد للضغط الامريكي تجاه المغرب في سياساته الخارجية، ومن جانب المغرب دعى أزمة الخليج فرصة ذهبية وخرج مهم لتقليل الضغوط الامريكية المالية تجاه المغرب، ولا سيما وان المساعدات الاقتصادية المشروطة الامريكية للمغرب اخذت تتراجع مع نهاية الثمانينيات إذ كانت (144) مليون دولار سنة 1988 إلى (120) مليون دولار سنة 1990، فضلاً عن القروض المشروطة التي بذمة المغرب من صندوق النقد الدولي والتي كان للولايات المتحدة الامريكية تأثير مهم على سياسة هذه المؤسسة المالية<sup>(2)</sup>، لذلك حاول الملك الحسن الثاني بموقفه من أزمة الخليج

<sup>(1)</sup> كانت الولايات المتحدة الأمريكية ابان الحرب الباردة لا تضغط كثيراً على دول العالم الثالث وفق توجهاتها الدولية لخشيتها من التقارب من الكتلة الشرقية وكانت اهم وسائل الضغط التي تضغط عليها هي المساعدات الاقتصادية التي تمنحها لهذه الدول والتي يعتمد المغرب عليها كثيراً في دعم اقتصاده، لكن بعد الحرب الباردة اخذت الولايات المتحدة الامريكية تضغط بكل الاتجاهات اقتصادياً وجوب اجراء اصلاحات ديمقراطية في دول العالم الثالث ولا سيما المغرب منها. ينظر: أحمد منسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 2004، ص 127.

<sup>(2)</sup> لقد سعى الملك الحسن الثاني بكل الوسائل الدبلوماسية لعرض تخفيف ضغط صندوق النقد الدولي والحصول على مساعدات مالية لدعم الاقتصاد المغربي الذي يعاني من أزمة مالية ولا سيما خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ومن هذه الوسائل التي اتبعها الملك الحسن الثاني لغرض الدعم المالي هو لقاءه بصورة علنية رئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريز في 21-22 تموز 1986 كمحاولة للدعم اليهودي ونفوذه على المؤسسات المالية الامريكية والعالمية، وقد اراد الملك على اقل تقدير من هذا اللقاء تخفيف ضغوط صندوق النقد الدولي على المطالبة بالديون المغربية ومستحقاتها لكنه لم يحصل على ما كان يتمنيه، لذلك جاءت أزمة الخليج وموقفه منها فرصة لغرض الاستفادة من الدعم الامريكي وذلك من خلال مسيرة سياستها وتوجهاتها الدولية. ينظر: Washington Post U. S. A, Hails Meeting as Historic Despite Private Skepticism, N, 18 July 1986, P-23.

بتكييف سياسته الخارجية مع هذه الازمة بما يتفق مع توجهات السياسة الامريكية، إذ سارع الملك في اليوم الاول من الازمة في 2 آب 1990 إلى إدانة الاحتلال العراقي للكويت والموافقة من دون تردد على طلب السعودي والولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة قواته العسكرية ضد العراق، وكذلك موافقته على كل قرارات الامم المتحدة ضد العراق، مما كان لها الموقف ابعد اقتصادية مهمة فقد كوفئ المغرب على هذا الموقف إذ وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على عقد اتفاق مع المغرب تعاد بموجبه جدولة الديون التي كانت تقدر آنذاك بـ (128) مليون دولار لمدة عشرين سنة مع فترة سماح قدرت بعشر سنوات وبفوائد منخفضة<sup>(1)</sup>، وكانت هذه المكافأة بمثابة جائزة مهمة لدعم اقتصاد المغرب الذي يعاني من العجز، وكذلك أوضحت هذه المكافأة على اهمية ازمة الخليج والموقف المغربي منها، فإنها اكثرا اهمية من الاعلان الرسمي للعلاقات المغربية - (الإسرائيلية) والتي لم يكافي عليها المغرب اي شيء مقارنة بالموقف من ازمة الخليج. فضلاً عن ذلك كانت ازمة الخليج فرصه مهمة بالنسبة للملك الحسن الثاني بتوثيق علاقاته مع دول الخليج العربي<sup>(2)</sup> لمواجهة اي مخاطر خارجية على منطقة الخليج العربي، لذلك جاءت ازمة الخليج فرصه سانحة ومهمة لتأكيد توثيق العلاقات المغربية - الخليجية وقد تجسدت عند ارسال المغرب قوة عسكرية إلى السعودية، وقد كوفي على ذلك بمزيد من الدعم المالي من دول الخليج ولا سيما السعودية على شكل قروض واستثمارات اقتصادية مهمة<sup>(3)</sup>. وبهذا يمكن القول بأن الدبلوماسية الاقتصادية في المغرب شكلت أحدى الآليات المهمة لضبط مصالح الدولة وتطويرها على صعيد العلاقات الدولية من جانب وعلاقاتها مع وحدات النظام السياسي الدولي من جانب آخر بما ينسجم والمتغيرات الدولية التي أفرزتها أزمة الخليج .

كان للموقف المغربي تداعيات على قضية الصحراء المغربية وبعد إدانة المغرب للاحتلال العراقي للكويت، بادرت السلطات العراقية على لسان وكالة الأنباء العراقية في 4 آب 1990 إلى الإعلان عن عزمها في اتخاذ موقف جديد من (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)<sup>(4)</sup>. هذا الإعلان جعل الملك الحسن الثاني في موقف حرج وقد انعكس على تغيير لهجة المغرب المتشدد في التعامل مع العراق وهذا ما عبر

<sup>(1)</sup> سعيد الصديقي، المصدر السابق، ص310.

<sup>(2)</sup> تجر الاشارة إلى ان هناك (5) آلاف جندي مغربي يتواجدون في دولة الامارات العربية المتحدة طبقاً لاتفاق بين الطرفين من عام 1986 ، كما ان هناك اتفاق كاد ان يوقع قبل اسابيع من الازمة بين المغرب والكويت لكنها لم ترسل بسبب ازمة الخليج. ينظر : عبد الوهاب كريم حميد، المصدر السابق، ص67.

<sup>(3)</sup> عوض عثمان، المصدر السابق، ص60.

<sup>(4)</sup> عوض عثمان، المصدر السابق، ص56.

عنه الملك الحسن الثاني إذ قال: (ان القوات المغربية الموجودة في السعودية انها لم تذهب لمحاربة العراق وانه حاول مع العراق وسيحاول حتى اليوم وغداً وبعد غد حل الأزمة)<sup>(1)</sup>.

من خلال ما تقدم يمكن القول، إن الملك الحسن الثاني يمتلك القدرة في ادارة الازمة الخارجية والبعيدة جغرافياً عن المغرب و يجعلها ذات ابعاد دولية يستفيد منها في العلاقات الدولية والعربية، كما ان الموقف الرسمي ذو طابع ثنائي الاتجاه والدلائل التي تثبت إمكانية الملك الحسن الثاني الدبلوماسية العالية بحيث جعل من موقفه ابعاداً سياسية واقتصادية مهمة انعكست على الواقع المغربي، ولاسيما الدعم الاقتصادي المغرب الذي يعاني العجز الكبير، فضلاً عن ذلك عبر موقفه من الازمة المريرة العالية في التعامل مع الازمة فمن جهة استطاع من ارضاء توجهات السياسة الامريكية والعربية ومن جانب آخر بين في خطابه انه حريص على حل الازمة عربياً وبمبادرة عربية، ولا سيما استمرار العلاقة مع العراق وعدم قطعها على الرغم من حجز السلطات العراقية لطاقم السفارة المغربية بالكويت واكتفى بطرد موظفين اثنين من طاقم السفارة العراقية في الرباط وهذا يدل على تمسك الملك الحسن الثاني بادامة العلاقة مع العراق ودلالة على عمق وعراقة العلاقة بين الطرفين على الرغم ما أفرزته الأزمة من ابعاد استراتيجية على العالم العربي وجعلته تدخل في اختبار وتحدي مهم.

#### **ثانياً: أبعاد الموقف المغربي على الصعيد الداخلي:-**

ان الظروف السياسية للمغرب في المدة الفاصلة بين منتصف سنة 1990 ونهاية حرب الخليج عام 1991، هي ظروف شهدت متغيرات سياسية واقتصادية، ومتغيرات وجدت مناخاً سياسياً مطبوعاً بالتوتر بين احزاب المعارضة والحكومة<sup>(2)</sup>.

كانت أزمة الخليج وموقف احزاب المعارضة منها هو استمرار للتصعيد في الحقل السياسي المغربي الداخلي، هذا التصعيد كانت تحفظه وتغذيه المطالب الإصلاحية في كافة المجالات التي يعاني منها المغرب، والمطالبة بتحقيق اصلاحات سياسية ودستورية عميقة بما ينسجم ومتطلبات المرحلة التاريخية الحاسمة التي

<sup>(1)</sup> نقلأً عن: كمال عبداللطيف، المصدر السابق، ص76.

<sup>(2)</sup> شهدت بداية التسعينيات من القرن العشرين تصعيدياً من قبل احزاب المعارضة في البرلمان ضد سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ابرزها رفعها ملتمس الرقابة (حجب الثقة) عن الحكومة في عام 1990، وكذلك مطالبتها بإجراء انتخابات نزيهة، لذلك كانت العلاقة بين الطرفين يسودها التوتر وكانت ازمة الخليج 1990-1991 فرصة جديدة للتصعيد وفرصة للمطالبة بالاصلاح من خلال المسيرات الجماهيرية وكذلك رفع مذكرات إلى الملك كوسائل ضغط على الحكومة. ينظر: عبدالكريم غالب، التطور الدستوري والنوابي بالمغرب 1962-1992 ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، 1993 ، ص380 ؛ محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997 ، مطبعة البريق، بغداد، 2010 ، ص165.

أفرزتها أزمة الخليج<sup>(1)</sup>، فقد كانت أزمة الخليج فرصة مهمة لانتقاد أوضاع الوطن العربي عامة والمغرب خاصة، إذ تحولت صحف احزاب المعارضة إلى منابر لانتقاد أوضاع المغرب الداخلية، ولاسيما سياسة الحكومة الاقتصادية الفاشلة التي جلبت الويالات والازمات الاقتصادية الحادة في المغرب<sup>(2)</sup>، لذلك رأت احزاب المعارضة ضرورة تغيير هذا الواقع من خلال احداث انقلاب في المعتقدات والافكار والاساليب في العمل السياسي، للتمكن من مواجهة كل النتائج التي ظهرت ابان ازمة الخليج وكل النتائج المرتبطة الظهور فيما بعد<sup>(3)</sup>، وقد تجسد هذا التوجه في 14 كانون الاول 1990 عندما دعت نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب وبمساندة احزاب المعارضة للأضراب العام في مدينة فاس مما شكل مؤشراً جديداً في الحياة السياسية المغربية والذي جسد الأضراب في مواجهة سياسة الحكومة وأحزابها الموالية لها فقد سجل هذا اليوم الاحتجاجي مظاهرات في بعض المدن الأخرى والتي خلفت عدداً من القتلى والجرحى<sup>(4)</sup>، ومن هذا المنطلق طرحت على الساحة المغربية الحالة الاجتماعية وضرورة مواجهتها من خلال اجراء إصلاحات جذرية .

من جانب آخر عكست أزمة الخليج ابعاد سياسية مهمة على الواقع المغربي المتمثلة بالتفاعل الذي اظهرته الازمة، ولا سيما وانها عكست القاعدة الجماهيرية الكبيرة والقادرة على تحريكه كوسيلة ضغط مهمة على الحكومة لتحقيق مطالبها الإصلاحية، فقد عبرت عن هذه المطالب في المسيرات الجماهيرية التي قادتها ابان الازمة وابرزها المطالبة بعملية تغيير وتطوير للحياة السياسية المغربية من خلال فتح مجال للحوار العقلاني بين الاطراف السياسية الفاعلة في المغرب، لغرض تلافي اخطاء الماضي، آخذًا بالحسبان التحولات الاستراتيجية والدولية وعلاقتها بالمتغيرات العالمية وتوجيهاتها في اطار الهيمنة الامريكية وانعكاسات هذه المتغيرات عن الواقع المغربي<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> تزايدت ضغوط الدول الغربية في عقد التسعينيات من القرن العشرين على الدول العربية، ولاسيما عند اشتداد حدة الخطاب الغربي حول تعثر الديمقراطية في الدول العربية، لذلك وجب على النظام المغربي ضرورة دراسة هذا الخطاب بما يسجم والمتغيرات الدولية التي افرزتها ازمة الخليج. ينظر : أحمد منسي وآخرون ، المصدر السابق ، ص 98.

<sup>(2)</sup> أحمد منسي وآخرون ، المصدر السابق ، ص 93.

<sup>(3)</sup> كمال عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص 30.

<sup>(4)</sup> الحسان بوقطران ، المغرب وأزمة الخليج ، ص 109.

<sup>(5)</sup> في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي الجديد مارست ضغوط على دول العالم الثالث ولا سيما مجال حقوق الانسان فقد مارست ضغوطاً خارجية على السلطات الحاكمة المغربية وابتزازها لاجبارها على اتخاذ قرارات منحازة لتجاهلات السياسة الأمريكية، لذلك سارع الملك الحسن الثاني بتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة 1990 لغرض تجنب المغرب أي اختلاف مع التوجهات الغربية والامريكية على السواء لتجنب المغرب رياح ازمات لا يستطيع المغرب من تجاوزها. ينظر : سعيد الصديقي ، المصدر السابق ، ص 312.

ان الازمة اثبتت مدى اهمية العمل الوحدوي لاحزاب المعارضة في قيادة الجماهير ولا سيما في مبادرتها بتشكيل اللجنة الوطنية المغربية، والذي تمثل مرحلة مهمة في توجيه الجهود في المطالبة بالاصلاح السياسي والدستوري لتجاوز الازمة التي يعاني منها المغرب على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتاكيد على التمسك بال الخيار الديمقراطي من اجل ترسیخ ديمقراطية صحيحة تستجيب لتطور الوعي الديمقراطي في المغرب بما يتفق ومتطلبات ومتغيرات ظروف أزمة الخليج<sup>(1)</sup>.

صعدت احزاب المعارضة من مطالبتها بالاصلاح وضرورة الاستفادة من دروس التاريخ في ظل هذه المتغيرات الدولية التي افرزتها ازمة الخليج، وكذلك ما كان لها من نتائج وابعاد على الواقع المغربي، لذلك اتبعت اسلوب جديد للمطالبة بالإصلاح<sup>(2)</sup> ، وهو رفع مذكرات اصلاحية للملك الحسن الثاني مباشرة بعد ان استفادت كل المجالات الدستورية والبرلمانية لذلك كانت هذه المذكرة بمثابة تغير استراتيجية جديدة لأخذ دورها في الحياة السياسية التي عكست ابعاد ازمة الخليج على الحياة السياسية المغربية، وكذلك تحويل المؤسسة الملكية إلى جانب الحكومة مسؤولة الأوضاع المتردية في المغرب، فضلاً عن براءة ذمة هذه الأحزاب وعدم مسؤوليتها عن هذه الأوضاع، وفي 9 تشرين الثاني 1991 رفعت احزاب المعارضة مذكرة تضمنت مطالب الاصلاح السياسي والدستور وابرز ما جاء فيها ما يلي<sup>(3)</sup>:-

- 1- ضرورة اجراء تغيير الدستور بما يكرس سلطة المؤسسات وتعزيز سيادة القانون.
- 2- العمل على اجراء توازن في السلطات بما يضمن الفصل الايجابي لها.
- 3- تأكيد الاصلاح في المجال التشريعي كسلطة رقابية كفيلة بعملية التحول الديمقراطي في المغرب.
- 4- استحداث مؤسسات ديمقراطية جديدة في كافة المجالات القضائية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية.
- 5- بناء مؤسسات سليمة ديمقراطية ولا سيما في مجال سلامة الانتخابات ونزاهتها كأبرز عامل في البناء الديمقراطي.

<sup>(1)</sup> لقد تعرض المغرب لضغوط الدول المانحة لفرض المغرب بضرورة اعطاء ضمانات لها وذلك بوجوب الاصلاح الديمقراطي والافتتاح إلى احزاب المعارضة كأحد الشروط الرئيسية لتزويد المغرب بالتمويل اللازم للمشاريع وكذلك لخفيف المديونية المغربية الثقيلة.  
ينظر: سمير زكي الدباغ، إشكالية العلاقة بين النظم السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (نموذج المغرب والجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 134.

<sup>(2)</sup> بالمقابل قام الملك الحسن الثاني بالافتتاح على احزاب المعارضة وتهيئة الاجواء لغرض الاصلاح منها اصدار عفواً شاملًا عن المعتقلين السياسيين، ينظر: محمد مليكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، جريدة الجريدة، بغداد، العدد 359، 3/3/2007، ص 3.

<sup>(3)</sup> موساوي العجلاوي، الدستور في المغرب المستقل قراءة تاريخية، المجلة المغربية للاقتصاد والمجتمع والاجتماع، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 197، 2010، ص 113.

وقد وضعت احزاب المعارضة هذه المذكورة كوسيلة جديدة لأخذ دورها في الحياة السياسية المغربية، وعلى أثر هذه المذكورة جرت عدة لقاءات مع الملك الحسن الثاني وزعماء احزاب المعارضة لغرض تداول ومناقشة الابعاد السياسية والاقتصادية التي افرزتها ازمة الخليج والموقف المغربي منها، وضرورة اجراء اصلاحات بما ينسجم ومتطلبات المرحلة التاريخية الحاسمة التي افرزتها ازمة الخليج ولا سيما المتغيرات الدولية، وقد عبرت هذه اللقاءات عن مدى ادراك كلا الطرفين من هذه المرحلة وضرورة تجنيب المغرب من اي ازمة قد لا يحمد عقباها<sup>(1)</sup>، لذلك استطاع الفاعلين السياسيين الملك الحسن الثاني واحزاب المعارضة من ادارة الازمة الخارجية بما يخدم الوضع الداخلي المغربي وفق اطر توافقية بمنطق الاستراتيجية الدولية والداخلية وهذا ما اثبتت مدى ابعاد الموقف المغربي من ازمة الخليج على المغرب والتي اعطت خصوصية وسمة مهمة للنظام السياسي المغربي.

#### الخاتمة

من خلال دراسة ابعاد الموقف المغربي من ازمة الخليج 1990-1991 يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق والدلائل المتعددة الابعاد التي توضح كيفية تعامل المغرب ملكاً واحزاب سياسية مع ازمة خارجية عربية وتوظيفها لصالح المغرب بكل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي يتضح من خلال ما يلي:-

- 1- ان العلاقات المغربية - العراقية علاقات لها ارث تاريخي مهم ولا سيما وان للعراق دور مهم في دعم استقلال المغرب من الاحتلال الفرنسي، فضلاً عن استمرار العلاقات الايجابية على الرغم من تعاقب عدة حكومات في العراق، لذلك نجدها في ازمة الخليج تعرضت لأهم اختبار وتحدي لكنها أكدت هذا الإرث التاريخي.
- 2- كان الموقف المغربي من ازمة الخليج يوضح مدى قدرة المغاربة على حسن إدارة الأزمات، فإنه مثل حالة خاصة لوضع خاص جسّد عوامل متباعدة في الوضع المغربي الذي سمح بتعايش اتجاهين يعبران عن تصورين متباغبين، لكنهما أجمعما على ضرورة حل المشاكل العربية وفق المحيط العربي .
- 3- ان ثنائية الموقف المغربي من ازمة الخليج جعل له ابعادا ثانية ايضا على الصعيد الداخلي ومدى قدرة فهم الملك الحسن الثاني من الاستفادة من الحدث اقتصادياً وداخلياً من خلال كسب الجماهير المغربية وحريتها بالتعبير عن رأيهم حتى وإن كان مخالف للموقف الرسمي.
- 4- كان للموقف المغربي من الازمة ابعاد مهمة ولا سيما سياسياً واقتصادياً في ظل ازمة اقتصادية مغربية حادة وقد اتىع الملك الحسن الثاني كل الوسائل لغرض تجاوز هذه الازمة بما فيها الاعلان الرسمي للعلاقات

<sup>(1)</sup> موساوي العجلاوي، المصدر السابق، ص113.

المغربية - (الإسرائيلية) عند لقائه رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز، لكنه لم يستند كثيراً منها وجاءت ازمة الخليج الفرصة الذهبية للملك لاعلان علاقته المتنية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية حتى وإن كان على حساب العلاقات المغربية - العربي. وكانت فرصة له للحصول على الدعم المالي لتجاوز الازمة، وهذه يدل على أهمية وابعاد ازمة الخليج دولياً وعربياً.

5- وجدت الأحزاب المعارضة من ازمة الخليج مناسبة لاستمرار التصعيد السياسي على الصعيد الداخلي وهذا التصعيد كانت تحفه وتغذيه المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق تقدم على صعيد الاصلاحات السياسية والدستورية لكي تعيد ترتيب العلاقات وتنظيمها بين الحاكمين والمحكومين

### **Conclusion:**

By studying the dimensions of the Moroccan stance on the Gulf crisis of 1990-1991, several facts and multiple dimensions can be deduced, illustrating how Morocco, its king, and political parties dealt with an Arab external crisis and utilized it to benefit Morocco in various political, economic, and social aspects. The following points highlight these dimensions:

1. Moroccan-Iraqi relations have a significant historical legacy, especially considering Iraq's crucial role in supporting Morocco's independence from French colonization. Despite the succession of several governments in Iraq, positive relations have continued, and the Gulf crisis tested these relations but also affirmed their historical legacy.
2. The Moroccan stance on the Gulf crisis demonstrated the ability of Moroccans to manage crises effectively. It represented a unique case with diverse factors that allowed for the coexistence of two divergent perspectives. However, both perspectives agreed on the necessity of solving Arab problems within the Arab context.
3. The dual nature of the Moroccan stance on the crisis also had internal dimensions. It showcased the ability of King Hassan II to benefit economically and internally from the event by winning the support of the Moroccan public and allowing them the freedom to express their opinions, even if they contradicted the official stance.
4. The Moroccan stance on the crisis had significant political and economic dimensions, particularly in the context of a severe economic crisis in Morocco. King Hassan II pursued all means to overcome this crisis, including the official announcement of Moroccan-Israeli relations during his meeting with Israeli Prime Minister Shimon Peres. However, he did not benefit significantly from it. The Gulf crisis provided a golden opportunity for the king to declare his strong relationship with the West and the United States, even at the expense of Moroccan-Arab relations. It was also an opportunity for him to secure financial support to

overcome the crisis, highlighting the international and Arab importance of the Gulf crisis.

5. Opposition parties saw the Gulf crisis as an opportunity to escalate political tensions domestically. This escalation was fueled by political, economic, and social demands aimed at achieving progress in political and constitutional reforms to rearrange and regulate relations between the rulers and the governed.

#### المصادر

##### الوثائق

1. تقرير الوفد العراقي في الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 19/12/1951.
2. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملف رقم 311/4663 وثيقة (79، 80).

##### الكتب العربية والمعربة

1. أحمد جزولي، الاحزاب السياسية المغربية بين عهدين، ط2، مطبعة ميثاق المغرب، المغرب، 2004.
2. أحمد منسي وأخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 2004.

3. إدريس ولد القابلة، قضايا سياسية في المغرب، شركة الناشر للنشر، الرباط، 2003.

4. الحسان بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، 1997.

5. ضريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 1993.

6. عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

7. عبد الهادي مزراوي، الحسن الثاني رجل إشكالية القرن، دار الأفاق الجديدة، المغرب، 1995.

8. عبد الوهاب كريم حميد، العلاقات العراقية - المغربية في ظل المتغيرات الدولية، ب. ط، الرباط، 2015.

9. عبدالكريم غلاب، التطور الدستوري والنوابي بالمغرب 1962-1992، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993.

10. كمال عبد اللطيف، المغرب وأزمة الخليج، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1997.

11. محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق، 2004.

12. محمد معتصم، الحياة السياسية في المغرب 1962-1992، مؤسسة ايزيس للنشر، الدار البيضاء، 1992.

13. محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997، مطبعة البريق، بغداد، 2010.

14. المختار مطيع وأخرون، بعض مؤشرات الممارسة الدبلوماسية المغربية في ظل النظام العالمي الجديد، اشغال ندوة

القانون والممارسة بالمغرب، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدى محمد بن عبد الله، فاس، 1994.

15. نيفين عبدالخالق مصطفى، الابعاد السياسية لمفهوم التعديلية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993.

##### الكتب الأجنبية

New Yourk Times, Syria's Fury with King Hassan Fails to a rous Arab World, 23 Jule 1986.

Washington Post U. S. A, Hails Meeting as Historic Despite Private Shepticism, N, 18 Jule 1986.

### الرسائل والاطاريج الجامعية

1. جمعة علي محمد هواس، التعددية الحزبية في المغرب 1956-1984، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012.
2. سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، وجدة، 2002.
3. سمر رحيم نعمة جبار الخزاعي، العلاقات المغربية-الأمريكية 1956-1991، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003.
4. سمير زكي الدباغ، إشكالية العلاقة بين النظم السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (نموذج المغرب والجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
5. عبد الوهاب عبد العزيز محمود، التطورات السياسية في المغرب الأقصى 1930-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2009.
6. هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.

### الدوريات

1. أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 150، 1991.
2. أ محمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، جريدةجريدة الجريدة، بغداد، العدد 359، 2007/3/1.
3. جريدة العراق، بغداد، 1993/3/3.
4. الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 150، 1991.
5. عوض عثمان، الاتحاد المغربي ومشكلة التوافق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، 1990.
6. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، 1990.
7. محمد الاطرش، ازمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 150، 1991.
8. محمد مظفر الأدهمي، موقف الرأي العام العراقي من أبعاد الاستعمار الفرنسي لمحمد الخامس عن حكم المغرب، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد 44، 1991.
9. محمد مونشيخ، احزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل، مجلة وجهة نظر ، الرباط، العددان 36-37، 2008.
10. محمود صالح الكروي، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 15، 2010.
11. \_\_\_\_\_، السياسة الخارجية للمغرب والعلاقات مع العراق، مجلة كركوك اليوم، العدد 28، 2016.
12. \_\_\_\_\_، العلاقات العراقية المغربية حتى 2003 الواقع والأفاق، مجلة كركوك اليوم، العدد 24، 2015.
13. موساوي العجلاوي، الدستور في المغرب المستقل قراءة تاريخية، المجلة المغربية للاقتصاد والمجتمع والاجتماع، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 197، 2010.

## Sources:

documents

1. The report of the Iraqi delegation to the sixth session of the United Nations General Assembly on 12/19/1951.

2. d. K. And, Iraqi Royal Court Files, File No. 4663/311 Documents (79, 80).

Arabic and Arabized books

1. Ahmed Jazouli, Moroccan Political Parties Between Two Testaments, 2nd Edition, Maghrib Charter Press, Morocco, 2004.

2. Ahmed Manisi and others, The Democratic Council in the Arab Maghreb Countries, Al-Ahram Center for Political Studies, Cairo, 2004.

3. Idris Files, Political Issues in Morocco, Al Nasher Publishing Company, Rabat, 2003.

4. Alhassan Boukuntar, The Arab Politics of the Kingdom of Morocco, Center for Arab-European Studies, 1997.

5. Darif Al-Bayda, Mohammed Al-Bayda, Morocco, Casablanca, East Africa, 1993.

6. Abdel Hadi Boutaleb, Half a Century in Politics, New Najah Press, Casablanca, 2001.

7. Abd al-Hadi Mazraari, Hassan II, the problematic man of the century, Dar Al-Afaq Al-Jadidah, Morocco, 1995.

8. Abd al-Wahhab Karim Hamid, Iraqi-Moroccan relations in light of international changes, b. I, Rabat, 2015.

9. Abdul Karim Ghallab, The Starting Point, The Starting Point, The Starting Point and the Representative in Morocco 1962-1992, New Najah Press, Casablanca, 1993.

10. Kamal Abdel Latif, Morocco and the Gulf Crisis, Literary Treasures House, Beirut, 1997.

11. Muhammad Ali Dahesh, Studies in the National Unitary Movement in the Maghreb, Damascus, 2004.

12. Muhammad Moatasem, Political Life in Morocco 1962-1992, Isis Publishing Corporation, Casablanca, 1992.

13. Mahmoud Salih Al-Karawi, The Parliamentary Experience in Morocco 1963-1997, Al-Bariq Press, Baghdad, 2010.

14. Al-Mukhtar Muti' and others, some Moroccan diplomatic messages in the new world order, the works of the Garden and Morocco symposium, Faculty of Legal Sciences, Arab University

15. Nevin Abdel Khalek Mostafa, The Political Dimensions of the Concept of Pluralism, Center for Research and Political Studies, Cairo University, 1993.

foreign books

New York Times, Syria's Anger at King Hassan Spills in a Roaring Arab World, July 23, 1986.

The Washington Post USA, Hails Meeting as Historic Despite Special Personality, N, July 18, 1986.

Theses and university dissertations

1. Juma Ali Muhammad Hawas, Partisan Pluralism in Morocco 1956-1984, Master Thesis (unpublished), College of Education, University of Tikrit, 2012.

2. Said Siddiqui, The Making of Moroccan Foreign Policy, PhD thesis (unpublished), Faculty of Medical Legal Sciences, Mohammed V University, Oujda, 2002.

3. Samar Rahim Nima Jabbar Al-Khuzaie, Moroccan-American Relations 1956-1991, PhD thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Baghdad, 2003.

4. Samir Zaki al-Dabbagh, The problematic relationship between political systems and civil society (the model of Morocco and Algeria), unpublished master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2007.
  5. Abd al-Wahhab Abd al-Aziz Mahmoud, Political Developments in Al-Aqsa Morocco 1930-1956, Master Thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University, 2009.
  6. Hoda Hussein Musa Al-Khafaji, Hassan II and his political role in the Kingdom of Morocco until 1979, Master Thesis (unpublished), College of Education, Al-Mustansiriya University, 2005.
- patrols
1. Ahmed Saeed Nofal, The Grounds of Conflict in the Arabian Gulf, The Arab Future Magazine, Beirut, Issue 150, 1991.
  2. Ahmed Malki, The Future of Consensual Democracy in Morocco, Al Jarida Newspaper, Baghdad, Issue 359, 1/3/2007.
  3. Iraq Newspaper, Baghdad, 3/3/1993.
  4. Al-Hassan Boukuntar, Morocco and the Gulf Crisis, Arab Future Magazine, Beirut, Issue 150, 1991.
  5. Awad Othman, The Maghreb Union and the Problem of Accord, International Policy Journal, Cairo, Issue 102, 1990.
  6. International Policy Journal, Cairo, Issue 102, 1990.
  7. Muhammad al-Atrash, The Gulf Crisis and the Political Group for Future Companies, Beirut, No. 150, 1991.
  8. Muhammad Muzaffar Al-Adhami, The Position of Iraqi Public Opinion on the Dimensions of the French Colonization of Muhammad V from the Rule of Morocco, The Arab Historian Magazine, Baghdad, Issue 44, 1991.
  9. Muhammad Moon Nomination, The Parties of the National Movement between Defection and Ettakatol, Point of View Magazine, Rabat, Issues 36-37, 2008.
  10. Mahmoud Salih Al-Karawi, Political Upbringing in Educational Institutions, Political Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 15, 2010.
  11. \_\_\_\_\_, Morocco's foreign policy and relations with Iraq, Kirkuk Today Magazine, Issue 28, 2016.
  12. \_\_\_\_\_, Iraqi-Moroccan Relations Until 2003 Reality and Horizons, Kirkuk Today Magazine, Issue 24, 2015.
  13. Mousawi Al-Ajlawi, The Constitution in Morocco: A Historical Reading, Moroccan Journal of Economics, No. 197, 2010.